# دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية

للدكتور/ محمد نظير بسيونى(*)

## مشكلة البحث:

يعتبر تزايد الحواجز الجمركية والقيود الإدارية على تدفق التجارة الدولية من أهم الأسباب التي كانت وراء المطالبة بضرورة وجود منظمة للتجارة العالمية ، وذلك لتكمل النظام الاقتصادي العالمي القائم على وجود صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

وقد حددت لكل مؤسسة من هذه المؤسسات مهامها الرئيسية حيث كانت أهم مهام صندوق النقد الدولي العمل على الاستقرار النقدي وإيجاد التوازن بين أسعار مدفوعات الدول، وحيث حدد للبنك الدولي للإنشاء والتنمية مهامً رئيسية وهى معالجة مشاكل التمويل الدولية وإحداث عمليات التنمية بالقيام بالمساهمة في المشروعات الزراعية الصناعية للدول الأعضاء. وكان الهدف الرئيسي وراء قيام هذه المؤسسات هو توسيع أسواق العالم والوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهة الاقتصادية.

وقد تم إنشاء كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليمارسا دورهما في نهاية الأربعينات، وتم التغلب على المشاكل والعوائق التي واجهت قيامهما إلا أن قيام منظمة التجارة العالمية لم يواجه بترحيب كبير، بل واجهته

---

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس.

مشاكل عديدة أعاقت قيامها، وفي سبيل قيام هذه المنظمة تم الاتفاق على ضرورة قيام خطوات تمهيدية تعمل على قيام هذه المنظمة، وذلك وصورة اتفاقية (الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك GATT) في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧م.

وقد سبق قيام هذه الاتفاقية عقد مؤتمرات عديدة خاصة في لندن وجنيف. وقد صدق على هذه الاتفاقية ٢٣ دولة من دول العالم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد توالت الدورات التي تعمل على إيجاد الوسائل لتقريب وجهات النظر بين دول العالم في سبيل إنشاء منظمة التجارة العالمية حتى أخذت المنظمة حيز التنفيذ في ١٩٩٥/١/١ طبقا للاتفاقية العامة للتجارة والجمارك التي تم التصديق عليها في ١٩٩٤م.

**لقد حددت مهام منظمة التجارة الدولية WTO على أساس:**

تسهيل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف - وتوفير مجالات التفاوض بين الأعضاء بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف - وتنفيذ نتائج المفاوضات - وإشراف المنظمة على تسوية المنازعات - ومراجعة السياسة التجارية وآلياتها، والتعاون بين المنظمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية بهدف تحقيق تناسق في السياسة الاقتصادية العالمية.

من هذا المنطلق فإن تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية يهدف إلى رفع مستويات الشعوب وتحقيق مستوى أعلى من التوظف مع استمرار تزايد معدلات نمو الدخل القومي الحقيقي وزيادة الإنتاج في ضوء الاستخدام الأمثل لموارد العالم في ظل حماية البيئة.

*وينصب التساؤل حول إمكانية المنظمة في تحقيق:*

– إمكانية إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر قدرة على البقاء في ظل تحرير التجارة الدولية وعلى أساس أن أداء المنظمة ينصب على تحقيق الحرية الاقتصادية وإحلال أسلوب الحرية التجارية بدلاً من الحماية التجارية.

– مدى تأثير القوى الاقتصادية المعتمدة على القدرة التكنولوجية والإبداع والفكر والابتكار وتأثيرها على اقتصاديات الدول الفقيرة. وهذه القوى محل تخوف من العديد من الدول على اعتبار أنها تحمل حماية لمنتجات الدول المتقدمة خاصة التكنولوجيا المتقدمة وعلى حساب الدول الفقيرة البعيدة عن امتلاك ناصية التكنولوجيا والمنافسة ، بينما تمتلك تلك الشركات متعددة الجنسية القادمة من الدول المتقدمة.

– هل يترتب على وجود المنظمة آثار إيجابية أم سلبية إزاء اقتصاديات الدول الإسلامية خاصة بالنسبة لزيادة معدلات نحو الإنتاج والدخول وحصول هذه الدول على نصيب ملائم من حجم التجارة الدولية بما يتمشى نسبيا مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

– يدور التساؤل حول :

*) إمكانية المنظمة في تحقيق حرية التجارة العالمية ؟

*) إلى أي مدى يمكن تحقيق حرية التجارة ؟

*) الفترة الزمنية التي تحتاج المنظمة لتحقيق حرية التجارة؟

*) إلى أي مدى يستمر تحقيق الحرية الاقتصادية عبر الزمن؟

*) هل يمكن أن يقل الحماس للحرية الاقتصادية بعد فترة من الزمن؟ كما حدث من قبل وكما يحدث حاليا بالنسبة لتنفيذ قرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأدائها في عالم اليوم وهو أداء متواضع

*) ما هي المكاسب والتكاليف التي تترتب على الدخول في منظمة التجارة العالمية؟ وكيف يمكن مواجهة التكاليف؟

*) ما هو دور الدول الإسلامية في ضوء النظام العالمي الجديد وإمكانية الاستفادة منه، هل عن طريق التكتلات كما ينادى البعض أم أن هناك إمكانيات أخرى؟ وهل تؤثر المنظمة على الأداء الاقتصادي ومعدل نمو الإنتاج والتوظف؟

**خطة الدراسة:**

تتكون الدراسة من المباحث الآتية :

**المبحث الأول: الهيكل التنظيمي ومبادئ منظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على مصر.**

# المبحث الأول
# الهيكل التنظيمي ومبادئ منظمة التجارة العالمية

**أولاً: لمحة عن نظام هيكل منظمة التجارة العالمية بالمقارنة بهيكل مؤتمر التجارة والجمارك:**

على الرغم من أن المؤتمر العام للتجارة والجمارك كان مقدمة لإقامة منظمة[1] التجارة العالمية، حيث أنهما وجهان لعملة واحدة، وأنه بمجرد قيام منظمة التجارة العالمية WTO ينتهي دور المؤتمر العام للتجارة والجمارك GATT إلا أن المؤتمر العام للتجارة والجمارك قائم مؤقتا حتى يمكن أن يصفي أوراقه.

ولقد تعدل نظام هيكل المؤتمر العام للتجارة والجمارك وأصبح هناك هيكل تنظيمي لمنظمة التجارة العالمية أفضل من الهيكل السابق للجات وإن اختلفت في عملية الاجتماعات واتخاذ القرار وحجم التعاون من المنظمات الدولية الأخرى، وذلك لضمان الإطار القانوني والتنظيمي الملزم لجميع الأعضاء.

والجدول الآتي يعرض للهيكل التنظيمي للجات ومنظمة التجارة العالمية كما يلي:

---

(1) رئاسة الجمهورية – المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير بشأن اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر.

جدول رقم (١) الهيكل التنظيمى لكل من الاتفاقية للتجارة والجمارك Gatt ومنظمة التجارة العالمية Wto

| الاتفاقيه العامه للتجارة والجمارك | | منظمة التجارة العالمية | |
|---|---|---|---|
| الشكل | التكوين | الشكل | التكوين |
| ١) الاجتماع والقرار | اجتماع سنوى التصويت ٥١٪ أغلبية لكل عضو صوت | ١) الاجتماع والقرار | يجتمع مرة على الأقل كل سنتين على أساس التوافق العام |
| الاعضاء | اجتماع الاعضاء في جنيف بسويسرا سنوية | المجلس الوزارى | أعلى سلطة للمنظمة وتقوم بمهام وإدارة شئون المنظمة ويضم ثلاث لجان: |
| ٢) مجلس الممثلين | يجتمع ١٠ مرات سنويا للبحث وللاشراف على أعمال اللجان وبحث الميزانية والتمويل والإدارة ودراسة المشاكل التجارية. | | أ) لجنة التجارة والتنمية. ب) لجنة الميزانية والمالية والإدارة. ج) لجنة ميزان المدفوعات. |
| ٣) المجموعة الاستشارية | تتكون من ١٨ من المسئولين عن السياسة التجارية وتجتمع ٣ مرات في السنة. | ٢) المجلس العام | يقوم بإدارة شئون المنظمة خلال فترة عدم انعقاد المجلس. |
| ٤) قسم السياسات التجارية | يقوم بدراسة الاساليب غير الجمركية لتقييد التجارة | أ) مجلس التجارة في السلع. ب) مجلس التجارة في الخدمات. ج) مجلس حقوق الملكية الفكرية | |
| | | ١) جهاز تسوية المنازعات. ٢) جهاز مراجعة السياسات التجارية | يتبعه جهازان: تعتبر المنظمة محكمة دولية في تسوية المنازعات. |
| ٥) السكرتارية | تضم ٣٠٠ خبير في السياسات التجارية والاقتصادية وتقرير الجلسات السنوية وخدمة أعمال المجلس وتنظم المفاوضات التجارية متعددة الاطراف. | | |

**Source: Institute for international Economics, Greening The GATT, Trade Environment and the future, New York 1994, pp. 46-100.**

**أهم مبادئ منظمة التجارة الدولية:**

**١) مبدأ عدم التمييز (شروط الدولة الأولى بالرعاية):**

ويقصد بذلك منح جميع أطراف التعاقد فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لآي بلد آخر دون اتفاق جديد ودون تمييز بين عضو وآخر.

**٢) مبدأ الشفافية:**

بمعنى أن السياسة التجارية الدولية تعتمد على استخدام التعريفة الجمركية وليس على استخدام القيود الكمية في علاج ميزان المدفوعات مع العمل على نشر جميع القوانين والتنظيمات التي تتخذها الدولة وإتاحة المعلومات لجميع الأطراف.

**٣) زيادة مشاركة الدول النامية:**

بمعنى منح الدول النامية الأقل تقدما اهتماماً خاصا لرفع وتقوية الطاقات والإنتاج للخدمات المحلية فيها.

**٤) التكامل الاقتصادى:**

لا تمنع الاتفاقية من قيام اتفاقيات إقليمية بشرط إخطار كافة الأطراف.

**٥) التنظيم المحلى:**

للدول الأطراف الحق في تنظيمات القطاعات الداخلية بما يخدم أهداف السياسة الوطنية ولا يعوق حرية التجارة الدولية.

**٦) إقرار المعايير على موردى الخدمات:**

يتم إقرار الشروط في تحديد معايير التي توضع على موردي الخدمات بالا يكون هناك تمييز بين الدول في تطبيق هذه المعايير وأن يقرها الأطراف.

**٧) الاحتكار وعدم إساءة المركز الاحتكاري:**

ويقصد بذلك أن يعمل الموردون المحتكرون لخدمات معينة في ظل قاعدة الدولة الأولى بالرعاية ، وعدم استخدام المركز الاحتكاري داخل أقاليمهم بطريقة سيئة لا تتوافق مع الالتزامات أمام المنظمة.

**٨) مبدأ التبادلية:**

ويقصد بذلك تحرير التجارة الدولية من القيود وعدم تقييد المنافسة والدخول في مفاوضات لإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية.

**٩) المدفوعات والتحويلات:**

ويقصد بذلك أن تتم المدفوعات والتحويلات للصفقات الجارية دون قيود أو تأخير وبعملات حرة طبقا لقواعد صندوق النقد الدولي.

**١٠) قيود حماية ميزان المدفوعات:**

أتاحت الاتفاقية استخدام بعض القيود عند وجود صعوبات في ميزان المدفوعات بشروط عدم التمييز بين أطراف الاتفاقية، وأن تتم القيود وفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي، وألا تضر القيود بمصالح الأطراف الأخرى، وان تكون القيود في حدود الظروف التي تمر بها الدولة، وان تكون القيود مؤقتة يتم التخلص منها فيما بعد.

**١١) الاستثناءات:**

يسمح بمجموعة من الاستثناءات مثل استثناء الخدمات لأغراض حكومية وحماية الآداب العامة والنظام العام ومع قوانين الدولة.

**١٢) الإعانات:**

تقوم الدولة العضو بإخطار جميع الأطراف في المنظمة بكافة صيغ الدعم التي تطبقها والتي تؤثر على التجارة الدولية(٢).

وقد شملت الاتفاقية اوجه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة واستثمار أو حركة رأس المال أو العمالة وإمكانية تصحيح الأداء الاقتصادي المحلى في الدول الأغنياء. وقد تضمن الاتفاق تنظيم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع هما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية. وقد خرجت منظمة التجارة العالمية على إيجاد نوع من العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية بخلاف ما تم الاتفاق عليه عام ١٩٤٧م. وقد وقع على هذا الاتفاق في المغرب حوالي ١١٧ دولة ومن بينهم مصر ، وقد أخذت حيز التنفيذ ابتداءً من أول يناير ١٩٩٥م. وقد أخذت الموافقة التشريعية في مصر في ١٦ إبريل ١٩٩٥م(٣).

---

(٢) رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية طبقاً للقرارات الموقعة في مراكش ١٩٩٤/٤/١٥ وموافقة مجلس الشعب في ١٦ إبريل ١٩٩٥م، العدد ٢٤ في ١٥ يونيه ١٩٩٥م ص ٣٥١ – ٣٦٣.

(٣) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير بشأن اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر ص ٢٨ وما بعدها.

# المبحث الثاني
# الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية

اختلفت تقديرات المؤسسات الاقتصادية الدولية والوطنية في آثار قيام منظمة التجارة الدولية وأدائها على المستوى العالمي ونتعرض بالتحليل لأهم التقديرات:

**أولاً: التقدير الأول لأمانة سر الجات GATT:**

أعتمد هذا التقدير على الانعكاسات الإيجابية لتحرير التجارة على الاقتصاديات الدولية، وان كانت هناك آثار سلبية بالنسبة لبعض الدول النامية خصوصا الدول المستوردة للمواد الغذائية .. ولقد خرج تقدير الجات إلى أن تحرير التجارة الدولية سوف يعود بالمكاسب على الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة لزيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها.

وهناك مكاسب تتعلق بزيادة المنافسة والانتشار التكنولوجي والآثار الإيجابية للإنتاجية على معدلات الإدخار والاستثمار[٤].

تم تقدير آثار تحرير التجارة على أساس حالة السوق في تاريخ ١٩٩٣/١١/١٩م:

١) زيادة تجارة السلع بنسبة ٢١ ٪ بمبلغ ٧٤٥ مليار دولار.

وعلى أساس تحرير جمركي

---

4) GATT Secretarial, An analysis of the proposed vruguay Round Agreement, with particular emphasis on aspects of interest to developing countries, Geneva November 1993, p. 122.

٢) تخفيض جمركي للمنسوجات المتعددة الألياف ٢٠٪ لتعادل الإعانات.

٣) تخفيض في الجمارك للإنتاج الزراعي بنسبة ٣٦٪ المكاسب المتوقعة في عام ٢٠٠٥ كما تم التعبير عنها بدولارات ١٩٩٢م على أساس مكاسب العالم ٢٣٠ مليار دولار يخص الاتحاد الأوروبي ٩٨ مليار دولار وأمريكا الشمالية ٦٧ مليار دولار.

زيادة الصادرات بنسبة ٨٪.

**ثانياً: التقدير الثاني تقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:**

تقدر المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة في ضوء النظام الاقتصادي المرتب على قيام منظمة التجارة العالمية، وذلك في ضوء تخفيض القيم الموازية للقيود الإدارية غير الجمركية بنسبة ٣٦٪ بالنسبة للسلع الصناعية والزراعية ، وتم قياس المكاسب لسنة ٢٠٠٢ وذلك بأسعار ١٩٩٢.

وتبلغ المكاسب ١٨٥ مليار دولار بالنسبة للدول الصناعية، وأستراليا ٩,١ مليار دولار، كندا ٦,٦ مليار دولار، السوق الأوروبية ٧١,٣ مليار دولار ، اليابان ٤٢ مليار دولار، الولايات المتحدة ٢٧,٦ مليار دولار، أما مكاسب العالم فتقدر بـ ٢٧٤ مليار دولار.

**ثالثاً: التقدير الثالث تقدير صندوق النقد الدولىIMF (١٩٩٤م)(٥):**

بحثت بعض الدراسات التي أظهرت انعكاسات تحرير التجارة طبقا لقرارات منظمة التجارة العالمية وبينت أهم النتائج :

- وضع نظام جيد للتجارة متعددة الأطراف والعمل على تحسين مناخ الثقة بين رجال الأعمال.

- استفادة الدول المتقدمة والنامية من زيادة التجارة الدولية والاستثمار والذي ينعكس على زيادة الدخل.

- تزايد المنافسة والانتشار التكنولوجي والإنتاجية وتزايد معدلات الادخار والاستثمار.

- ارتفاع الدخل العالمي بين ٢١٢ - ٢٧٤ مليار دولار بالنسبة لعام ١٩٩٢ كسنة أساس أي حوالي ١٪ من إجمالي الناتج العالمي ١٩٩٢م.

- الاتحاد الأوروبي خسائره تتراوح بين ٦١ - ٩٨ مليار دولار ومكاسبه تتراوح بين ٢٧ - ٤٢ مليار دولار خلال العشر سنوات التالية للتنفيذ لقرار منظمة التجارة العالمية.

- مكاسب الولايات المتحدة تتراوح بين ٢٨ - ٦٧ مليار دولار.

- البلاد النامية مكاسبها ٧٨ مليار دولار - الدول المستوردة للأغذية من الدول النامية تحقق خسائر نسبيا كبيرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية وذلك نتيجة تخفيض الدعم على هذه السلع.

ومن المهم دراسة أثر مبادئ منظمة التجارة الدولية على كل دولة من الدول النامية.

---

(٥) د.حشاد، نبيل، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٥م ص ٦٥ - ٧٨.

**رابعاً: التقدير الرابع (نجوين – بيريونى ١٩٩٣م) Nguyen-Perrioni (1993)** [٦]:

– تقدر دراستهما أن حجم التجارة الإجمالى للعالم سيزيد بمعدل ٢٠٪، وتزيد صادرات الدول الاشتراكية والدول المنتجة للسلع الزراعية بمعدل ٤٪.

– إن دخل العالم سيزداد بمقدار ٢١٢,١ مليار دولار بمعدل ١٪ إن الدول الصناعية سيزداد دخولها بمقدار ١٣٩ مليار دولار يخص استراليا ٢,٤ مليار دولار بمعدل ١,١ ٪ ويخص كندا ٣,٧ مليار دولار بمعدل ٠,٩٪ ويخص الاتحاد الأوروبى ٦١,٥ مليار دولار بنسبة ٢٪ بمعدل ١,٥٪ ويخص اليابان مقدار ٢٧ مليار دولار بنسبة ٢٪ من الناتج الإجمالى المحلى، ويخص الولايات المتحدة ٣٦,٥ مليار دولار بنسبة ٠,٨٪ من اجمالى الناتج المحلى.

**خامساً: التقديرات الخامسة: معدل نمو الصادرات ونصيب الدول من التجارة العالمية:**

اتسمت هذة التقديرات بمحاولة دراسة تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بالنسبة للصادرات وبالنسبة لتوزيع الأسواق العالمية، والآثار الايجابية والسلبية على أسعار السلع والخدمات كما يلى:

١) قدر نصيب الدول النامية فى جولة طوكيو ١٩٧٣م من التجارة العالمية بحوالى ٢١٪ من التجارة العالمية ، ويبلغ نسبة الصادرات من السلع المصنعة من الدول النامية ٧–٨٪ من إجمالى الصادرات للسلع المصنعة. أما

6) Nguyen, T.; Perroni, C. and Wigle, R.,: An Evaluation of the draft final act of the Urugnay Round, Economic Journal, Vol 103 November 1993, pp. 1540-1549.

نصيب الدول النامية فى جولة أوروجواى ١٩٨٦ : ارتفع نصيب الدول النامية من التجارة العالمية ليصل إلى ٢٦٪ وبلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية حوالى ١٥٪ من إجمالى صادرات الدول النامية.

٢) وطبقا لتقديرات "الجات" و"منظمة التعاون الإقتصادى والبنك الدولى" فإن تحرير التجارة سيترتب عليه ما يلى :

أ) ٢,٦ مليار دولار خسائر الدول الأفريقية

ب) هناك ثلاث تقديرات لأثر تحرير التجارة على الصادرات(٧).

- تزيد صادرات الدول النامية بنسبة ٣٪ من التجارة العالمية.
- تزيد صادرات الدول النامية بنسبه ٦٪ من التجارة العالمية.
- تقل صادرات الدول النامية بنسبة ١٪ من التجارة العالمية

٣) طبقا لتقديرات نجوين وبيرونى Nguyen-Perrioni:

أ) تزاد التجارة السلعية لدول العالم بمقدار ١٢٪ بما يساوى ٧٤٥ مليار دولار واعتبار ١٩٩٢ سنة أساس .

ب) زيادة معدلات الصادرات بمقدار ١٠٪ بالنسبة لدول العالم:

- زيادة معدلات الصادرات لدول أمريكا الشمالية بمقدار ٨٪.
- زيادة قيمة صادرات الاتحاد الأوروبى بمقدار ١٠,٣٪.
- زيادة صادرات باقى دول العالم بمقدار ٩,٧٪.
- زيادة صادرات الدول المخططة مركزيا بنسبه ٤٠٪.

(٧) نوار ابراهيم، اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجة ، الأهرام، القاهرة ١٩٩٤م ص ٩-١١.

**٤) أما تقديرات وكالة الإعلام الأمريكية[٨]:**

**أ ) تزداد دخول الدول النامية على أساس تقديرين :**

**التقدير الأول لمنظمة التعاون الدولى الاقتصادى بمقدار ٢٩,٩ مليار دولار .**

**التقدير الثانى لمنظمة التعاون الاقتصادي بمقدار ٨٦,٤ مليار دولار.**

**ب) تأثير قرارات الجات بالنسبة للمستهلك الأمريكي :**

**انخفاض أسعار السلع الأجنبية بمقدار ٣٢٠ مليار دولار.**

**انخفاض أسعار المنسوجات بمقدار ١٧ مليار دولار.**

بدراسة التقديرات الخمس للآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية فعلى الرغم من اختلاف التقديرات بالنسبة لتقديرها على المستوى العالمى سواء بالنسبة على مستوى القارات أو على مستوى التكتل الاقتصادى أو بالنسبة للسلع المصدرة. وتظهر هذه التقديرات ما يلى:

١) إن المستفيد الأول من عملية حرية التجارة هى الدول المتقدمة، وهذا أمر مسلم به والتجربة التى سبقت للدول المتقدمة خلال القرن الثامن عشر عندما أرادت الدول المتقدمة جنى حصاد الثورة الصناعية الأولى وقد تملكت المملكة المتحدة ناصية التكنولوجيا متمثلة فى تجارة الآلات البخارية ثم ما كان فى ألمانيا والثورة الصناعية الثانية باكتشاف الكهرباء، وكذلك ما حدث

(٨) وكالة الاعلام الأمريكية: منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) نتائج جولة أوروغواى - ٧ فبراير ١٩٩٢ ص ٧، صندوق النقد الدولى، آفاق الاقتصاد العالمى ٢ مايو ١٩٩٤، ص ٨٦ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١.

من تقليد للتكنولوجيا فى فرنسا فى تلك الفترة، طالبت هذه الدول بحرية التجارة بين دول العالم وأن نتيجة هذه الحرية هو التخصص وتقسيم العمل وزيادة الدخل القومي والعالمي، وقد أيد هذا النداء أولا بريطانيا عندما كانت وحيدة تملك التكنولوجيا، أما ألمانيا فخلف مبادئ الحماية الجمركية وأزالها تدريجياً كانت هى أساس المبادئ السائدة. ومن ثم لحقت ألمانيا كلا من بريطانيا وفرنسا، وترتب على ذلك النداء بالحرية الاقتصادية والتجارية ولكن سرعان ما تخلت هذه الدول عن هذه المبادئ[٩].

من هنا يرد التساؤل على بقاء منظمة التجارة العالمية وتنفيذها للحرية التجارية سيصمد أم سرعان ما يفقد الحماس لهذه الحرية وتعود مبادئ الحماية؟

إن اختلاف ظروف القرن العشرين والقرن القادم الواحد والعشرين قد تظهر ضرورة مبادئ منظمة التجارة العالمية في إصلاح نظام التجارة العالمي.

إن حرية التجارة بين دول العالم قد توجد له آثار ايجابية وآثار سلبية خاصة وأن الدول المتقدمة تملك ناصية التكنولوجيا وبالتالى فإن الصناعات الحديثة وعدم وجود خبرات كبيرة لدى الدول النامية، وهذا ما يترتب عليه النظر إلى حرية التجارة بتخوفا كبير وتوقع لوجود آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية وكذلك الدول الإسلامية[١٠].

---

(٩) بسيونى محمد نظير، التطور الاقتصادى فى أوروبا، القاهرة ١٩٩١م، ص ٢٤، ٦٢.

(١٠) بسيونى محمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٩٩٠م، القاهرة ص ٨٨ وما بعدها.

٢) إن خسائر الدول النامية ستكون بالنسبة للدول المستوردة للأغذية وأشارت التقديرات أن للدول النامية سيزداد حجم تجارتها الخارجية، وأنها قد حققت ذلك وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية المصدرة.

٣) أن المتغيرات العالمية الحالية متمثلة فى ثورة المعلومات والثورة التكنولوجية وتزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية وظهور منظمة التجارة العالمية والتخصصية وغير ذلك من متغيرات سوف تقوم بدراسة آثار هذه المتغيرات بالنسبة للفترة من ١٩٩٢ وحتى الآن وعلى أساس ما اتخذته المؤسسات الدولية من اعتبار عام ١٩٩٢ كسنة أساس بالنسبة لقياس آثار منظمة التجارة العالمية.

٤) أن هناك ادعاءات بأن تحرير أسواق الخدمات سوف تودى إلى وجود منافسة غير عادلة لقطاعات خدمات، وتزيد مشاكل عجز موازنة المدفوعات للدول النامية.

ويلاحظ أن تزايد حجم التجارة الدولية من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٦٥م إلى ٢ تريليون دولار عام ١٩٨٠م وإلى ٣,٧ تريليون دولار عام ١٩٩٣م[١١] وإذا كانت التجارة العالمية يخص الدول المتقدمة حوالى ٨٠٪ بينما يخص الدول النامية ١٢٪ من حجم التجارة العالمية.

إن الوصول إلى تقييم علمى دقيق يتطلب دراسة آثار تحرير التجارة على السلع وعلى الدول دون الحكم بصفة إجمالية، وهذا ما سنقوم بتحليله فى المبحث الثالث.

---

(١١) لطفى على، التنمية والجات – مرجع سابق ص ٢٣٥.

# المبحث الثالث

# الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية

## مقدمة:

فى هذه الدراسة يقصد بالدولة الإسلامية تلك الدولة التى يدين معظم المواطنين فيها بالإسلام، بغض النظر عن الإطار السياسى الذى تتبعه الدولة.

والمبحث الثالث يحلل أهم أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية والمرتبطة أساسا بالقطاعات الاقتصادية وأهم السلع التى تمثل أهمية كبيرة نسبياً فى اقتصاد الدولة الإسلامية حتى يمكن الوصول إلى مقياس يوصلنا إلى نتائج أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وتنصب الدراسة على دراسة آثار أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية على قطاعات الزراعة فى الدول الإسلامية ودراسة قطاع المنسوجات والملكية الفكرية والخدمات فى الدول الإسلامية.

والاهتمام بهذه القطاعات بالنسبة للدول الإسلامية يقتضى عرض وتحليل أهم الأحكام التى نصت عليها اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها بالنسبة للدول الإسلامية الآتية والتى أغلب سكانها من المسلمين وهى :

بنجلاديش – باكستان – موريتانيا – مصر – اليمن – أندونسيا – الإمارات – المغرب – الأردن – تونس – الجزائر – تركيا – إير ان – عمان – السعودية – الكويت – تنزانيا – سوريا – الأردن – ماليزيا – ليبيا – العراق.

وهذه الدول تتوافر البيانات عنها فى حد ما يمكننا من دراسة أثر أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية. أما باقى الدول وهى :

جز ر القمر - أفغانستان - أرتيريا - الصومال - السودان - جيبوتى - لبنان - فلسطين - مالطا - البحرين - ليبيا - قطر فهذه الدول لا توجد عنها بيانات كافية.

## أولاً: أهم ملامح وأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

تعتبر أحكام إتفاقية منظمة التجارة العالمية شاملة نسبيا لأوجه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة أو استثمار أو حركات لرأس المال أو حركات للعمل الدولية، وفى العمل على تصحيح الأداء الاقتصادى المحلى فى الدول الأطراف فى الاتفاق وفى مراجعة السياسات التجارية وفى تنظيم التعامل فى قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية(١٢) وتتناول أهم الأحكام فيما يلى:

### ١) أحكام اتفافية منظمة التجارة العالمية فى الزراعة:

تعلقت الأحكام الخاصة بالزراعة مرتبطة خاصة ببعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية، والعمل على إنشاء نظام للتجارة فى المنتجات الزراعية على أساس قوى السوق والعمل على التخفضيات التدريجية للدعم أو أساليب الحماية الزراعية من جمارك وخلافه.

(١٢) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - تقرير بشأن اتفاقية الجات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

أ) الجمارك:

لقد ألزمت الاتفاقية بضرورة تخفيض الجمارك على النحو التالى:

أ-١) تخفيض الجمارك بالنسبة للدول المتقدمة بنحو ٣٦٪.

أ-٢) تخفيض الجمارك بالنسبة للدول النامية بنحو ٢٤٪.

أ-٣) ويتم هذا التخفيض من خلال ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فيسرى هذا التخفيض من خلال عشر سنوات من تاريخ الدخول فى حيز التنفيذ للاتفاقية.

أ-٤) لا تطالب الدول التى يصل دخل الفرد فيها فى المتوسط عن ١٠٠٠ دولار سنويا[١٣].

ب) الدعم : أحكام خاصة بالدعم:

١) يقصد بالأحكام هنا الخاصة بالدعم: دعم التصدير المباشر، فيجب أن يخفض الدعم بنحو ٣٦٪ من متوسط الدعم فى الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ وذلك خلال الست سنوات التالية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٢) يخفض الدعم المباشر على التصدير فى الدول النامية بنسبة ٢٤٪.

٣) الدول الأقل نمو والتى يقل الدخل فيها عن ١٠٠٠ دولار تستثنى من قواعد الدعم بالنسبة لدعم الإنتاج أو التصدير للسلع الزراعية والسلع الصناعية.

(١٣) المرجع السابق ص ٢٣، ٣٣ .

وقد التزمت الدول الأعضاء بهذه المجموعة ببرنامج تعويضي عن الآثار السلبية التي يترتب على تحرير التجارة فى السلع الزراعية من خلال منح معونات غذائية وبيع السلع الغذائية بشروط ميسرة.

**٢) أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس:**

على الرغم من أن المنسوجات لازالت خاضعة لأحكام اتفاقية الألياف الدولية والتى استمر العمل بها حتى ١٩٩٤/١٢/٣١م فإنه يتم تدريجياً التخلي عن هذه الاتفاقية وذلك على أساس إلغاء نظام تجارة الحصص في المنسوجات على أربعة مراحل تمتد إلى عشر سنوات حتى عام ٢٠٠٥ وفقا للنظام التالى:

جدول (٢) : الإلغاء التدريجى للحصص[١٤]:

١) المرحلة الأولى فى ١٩٩٥/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ١٦٪

٢) المرحلة الثانية فى ١٩٩٨/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ١٧٪

٣) المرحلة الثالثة فى ٢٠٠٢/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ١٨٪

٤) المرحلة الرابعة فى ٢٠٠٥/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ٥١٪

٥) يتم إزالة الباقية بعد نهاية المرحلة الرابعة.

أ ) إن معدلات نمو الواردات فى الدول المستوردة للمنسوجات تزيد بمعدلات ١٦٪، ٢٥٪ ، ٢٧٪ على ثلاث مراحل.

(١٤) المجالس القومية المتخصصة، تقرير بشأن اتفاقات الجات (منظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر ص ٣٩.

ب) تعامل الدول النامية معاملة تفضيلية بالنسبة للحجم أو الحصص أو معدل نموها.

تدخل المنسوجات فى ١٩٩٤/١٢/٣١م تحت مظلة الاتفاقية العامة للجات.

**٣) الآثار الاقتصادية لقرارات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية:**

من الحكمين السابقين بالنسبة للسلع الزراعية والمنسوجات والملابس فى أنهما أدرجتا لأول مرة فى جولة أورجواى فى مفاوضات الجات ١٩٨٦ وتعتبر هذه السلع ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الإسلامية كما يلى :

## أ) أهمية السلع الزراعية:

جدول رقم (٣)

نصيب الزراعة فى الناتج المحلى فى الدول الإسلامية (٪)

| الدولة | ٪الزراعة ١٩٦٥ | ٪ الزراعة ١٩٩٠ | الدولة | ٪الزراعة ١٩٦٥ | ٪ الزراعة ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| تنزانيا | ٤٦ | ٦٦ | تونس | ٢٢ | ١٤ |
| الصومال | ٧١ | ٦٥ | تركيا | ٣٤ | ١٧ |
| بنجلاديش | ٥٣ | ٤٤ | الأردن | – | ٦ |
| تشاد | ٤٢ | ٣٦ | ماليزيا | ٢٨ | – |
| باكستان | ٤٠ | ٢٧ | الجزائر | – | ١٦ |
| أندونيسيا | ٥٦ | ٢٣ | إيران | ٢٦ | ٢٣ |
| موريتانيا | ٣٢ | ٣٧ | عمان | ٦١ | ٣ |
| أفغانستان | – | – | ليبيا | ٥ | ٥ |
| السودان | ٥٤ | – | العراق | ١٨ | – |
| مصر | ٢٩ | ١٩ | السعودية | ٨ | ٨ |
| اليمن | – | – | الكويت | صفر | ١ |
| المغرب | ٢٣ | ١٦ | الإمارات | – | ٢ |
| سوريا | ٢٩ | ٢٢ | | | |

**المصدر**: البنك الدولى: تقارير عن التنمية فى العالم سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول أن الناتج الزراعى نسبته للناتج المحلى الإجمالى تنخفض نسبته من ناحية وهناك تمثل نسبة الإنتاج الزراعى حوالى ٣٠٪ من الدول الإسلامية تمثل المزراعة ما يقرب من حوالى ٤٠٪ من إنتاجها المحلى الإجمالى بينما نجد أن حوالى ٥٥٪ من الدول الإسلامية يقل نصيب الزراعة فى إنتاجها المحلى الإجمالى عن ٢٠٪، وهناك حوالى ٥٪ يزيد نصيب

الزراعة عن ٢٠٪ وحتى ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ويلاحظ أن معظم الناتج المحلى من قطاع الخدمات.

هذا يبرهن أن معظم الدول الإسلامية مستوردة للمنتجات الزراعية. وسنجد فى الإحصاءات التالية أن بعض هذه الدول يستورد من السلع الزراعية حوالى ٩٠٪ من السلع الزراعية. وبعض الدول تستورد حوالى ٦٠٪ من السلع الزراعية من الخارج كما فى الجدول رقم ٤.

**جدول رقم (٤)**

**الواردات من السلع الغذائية للدول الإسلامية**

**نسبة مئوية من واردات السلع**

| الدولة | واردات السلع ١٩٩٠ مليون$ | سلع غذائية ١٩٦٥ | سلع غذائية ١٩٩٠ | الدولة | واردات السلع ١٩٩٠ مليون$ | سلع غذائية ١٩٦٥ | سلع غذائية ١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تنزانيا | ٨٤٠ | ١٢ | ٨ | تونس | ٢٩٣٢ | ١٦ | ١٥ |
| الصومال | ١٣٣ | ٢٣ | ٢٩ | تركيا | ١٥٧٨٨ | ٦ | ٨ |
| بنجلاديش | ٢٥٢٤ | – | ٣١ | الأردن | ٢١١٩ | ١٢ | ١٥ |
| تشاد | ٤٣٥ | ١٣ | ١٩ | ماليزيا | ٢٢٤٩٦ | ٢٧ | ١١ |
| باكستان | ٧١١٩ | ٢٠ | ١٦ | الجزائر | ٨٢٨٠ | – | – |
| أندونيسيا | ١٦٣٦٠ | ٦ | ٨ | إيران | ٩٥٥٠ | ١٩ | ٢٢ |
| موريتانيا | ٣٧٠ | ٩ | ٢٣ | عمان | ٢٢٥٥ | ١٤ | ١٥ |
| أفغانستان | ٧٦٥ | ١٧ | ٩ | ليبيا | ٥١٠٠ | ١٤ | ١٤ |
| السودان | ١٣٩٠ | – | ٨ | العراق | ١١٠٠٠ | ٢٤ | ٢٧ |
| مصر | ٧٤٣٤ | ٢٨ | ٢٧ | السعودية | ٢١٥٠٠ | ٣١ | ١٥ |
| اليمن | – | – | – | الكويت | ٦٢٩٥ | ٢٦ | ١٦ |
| المغرب | ٥٤٩٢ | ١٦ | ١٣ | الإمارات | ٩٦٠٠ | – | ١٣ |
| سوريا | ٢٠٩٧ | ٢٢ | ٢١ | | | | |

المصدر : البنك الدولى، تقارير عن التنمية فى العالم، سنوات مختلفة.

من الجدول رقم (٤) يتبين أن الواردات من السلع الغذائية تمثل حوالى ٢٥٪ من الواردات من السلع فى معظم الدول الإسلامية.

وتكمن المشكلة بالنسبة للزراعة وبالتالى السلع الغذائية أن معظم الدول الإسلامية مستوردة للسلع الزراعية وعلى الأخص السلع الغذائية، ولقد اهتم اتفاق الجات بمجال التجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية وذلك عن طريق مطالبة الدول الأعضاء بإزالة العوائق التى تقف فى وجه التجارة الدولية فى هذه المنتجات.

ولما كان سوق المنتجات الزراعية وسوق السلع الغذائية من الأسواق التى توجد مشاكل كثيرة فيها منها مشاكل الكميات المعروضة وآثار البيئة وحالات الجو والمناخ السائد، بجانب المشاكل العديدة بين دول أوروبا والدول المتقدمة وخاصة أمريكا الشمالية على وجه الخصوص تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية حول الحاصلات الزراعية ومنتجاتها، حيث أن مصدر النزاع هو موضوع الدعم الذى تقدمه مجموعة الدول الأوروبية وخاصة فرنسا لمزارعها مما يساهم فى زيادة القدرة التنافسية لدول المجموعة الأوروبية فى مجال صادراتها من المنتجات الزراعية والذى أثر بالسالب على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المنتجات.

لقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريفة جمركية تصل إلى ٢٠٠٪ على بعض المنتجات الزراعية إذا استمرت دول المجموعة الأوروبية تقدم الدعم لمزارعيها، وحيث أن الدعم الأوروبى بلغ ٢٤٠ مليار دولار سنويا فى المتوسط، وقد أضر بالصادرات الأمريكية، وقد طالبت الولايات المتحدة بإلغاء الدعم حتى عام ٢٠٠٠ ولكن أوروبا ترفض إلغاءه مرة واحدة لارتباط الدعم بمصالح ١١ مليون مزارع أوربى وتواجه الحكومات

الأوروبية ضغوطا من المزارعين لديها، وقد أيدت فرنسا فى ذلك كلا من إيرلندا، بلجيكا، أسبانيا[١٥]. ولقد توقفت المفاوضات ثم أعيد استئنافها قبل انتهاء جولة أوروجواى فى نوفمبر ١٩٩٣ – اتفاقية بلير هاوس وتقرر خفض الدعم لأقل من المستويات التى حددت فى السياسة الزراعية فى السوق الأوروبية المشتركة.

أما بالنسبة لصادرات المنسوجات والملابس فى الدول الإسلامية فإنها تحتل جزءاً كبيراً نسبياً فى إجمالى الصادرات فهذه الدول ماعدا البترول خاصة من دول البترول. أما المنسوجات فهى كصناعة تحويلية تعتبر من الصناعات الأساسية التحويلية التى لها دورها فى التنمية الاقتصادية.

ولما كانت تجارة المنسوجات تخضع لاتفاقية الألياف المتعددة وهى ما تسمى Multifiber Arrangement وهذه الاتفاقية تتعارض فى بعض بنودها مع اتفاقية الجات لوجود مبدأ التميز فى اتفاقية الألياف المتعددة. وتمثل معظم الصادرات من الدول الإسلامية حوالى ٤٠٪ من الصادرات الصناعية، وحيث أن اتفاقية الألياف زاد فيها إجراء قيود على تجارة الألياف ١٩٧٨ ثم أضيفت قيود عام ١٩٨٢ على اتفاقية الألياف. وقد تسبب ذلك فى إحداث أضرار للدول النامية وخاصة الإسلامية على الرغم من تزايد صادرات المنسوجات والملابس إلى الدول المتقدمة.

وتبين الإحصاءات التالية نصيب الدول الإسلامية من صادرات المنسوجات والملابس.

(١٥) صندوق النقد الدولى ، آفاق الاقتصاد العالمى ، ١٩٩٤ ص ٢١٣.

### جـ) أهمية الصادرات من السلع (المنسوجات والملابس):

## جدول رقم (٥)

## صادرات الدول الإسلامية من المنسوجات والملابس ١٩٩٠م

| الدولة | صادرات المنسوجات والملابس | الدولة | صادرات المنسوجات والملابس | الدولة | صادرات المنسوجات والملابس |
|---|---|---|---|---|---|
| تنزانيا | ١٪ | السودان | ١٪ | الأردن | ٥٪ |
| الصومال | ٦٪ | مصر | ٢٧٪ | ماليزيا | ٥٪ |
| بنجلاديش | ٥٨٪ | اليمن | - | الجزائر | صفر |
| تشاد | ٣٪ | المغرب | ٢٠٪ | إيران | ٥٪ |
| باكستان | ٥٤٪ | سوريا | ٣٪ | العراق | صفر |
| أندونيسيا | ٩٪ | تونس | ٢٩٪ | السعودية | صفر |
| موريتانيا | صفر٪ | تركيا | ٣٥٪ | الإمارات | ١٪ |

**المصدر**: البنك الدولي، تقارير عن التنمية الاقتصادية في العالم، أعداد مختلفة.

وبتحليل الأرقام البيانية لأهم أسعار السلع العالمية الزراعية والسلع العالمية الغذائية نجد أن التطور لهذه الأسعار منذ عام ١٩٩٠م كما يوضح الجدول رقم (٦).

د) تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية والزراعية الهامة في الدول الإسلامية:

جدول رقم (٦)

متوسطات تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية والزراعية الهامة

١٩٩٠ - ١٩٩٦ (قيمة دولار)

| اسم السلعة | وحدة | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ حتى سبتمبر ١٩٩٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سكر | طن | ١٠٧ | ١٨١ | ١٨٢,٨ | ٢٥٩,٤ | ٢٢٣ | ٢٥٦ |
| قمح | طن | ١١٨ | ١٣٦ | ١٤٨,٧ | ١٣٥,٢ | ١٣٢,٧ | ١٨٤,٨ |
| زيت | طن | ٤٢٠ | ٤٥١,٣ | ٤٦١,٢ | ٦٤٦ | ٥٦٥,٧ | ٥٥٤ |
| أرز | طن | ١٥٢,٧ | ١٤٠,٢ | ١٣٣,٢ | ١١٤,٥ | ١٤٦,٨ | - |
| قطن | قنطار مترى | ٥٢,١ | ٥٧,٤ | ٥٨,٩ | ٨٠,٨ | ٩٢,٤ | ٨٢ |
| بن | طن | ٥٥٨ | ٤٥٥ | ١١١٣,٣ | ١٣٧٧,٨ | ٣٠٩٢,٨ | ١٥٩٥ |

**المصدر:** تقارير مختلفة للبنك الدولي (FOB)

- IMF, World Economic Outlook 199, 1991 .... 1994.
- أهرام اقتصادي أعداد مختلفة
- رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أهم المؤشرات المالية والاقتصادية، أعداد مختلفة.

من الجدول رقم (٦) يتبين أن متوسطات الأسعار العالمية لأهم السلع الزراعية والغذائية قد حدث تطور هام بها فنجد السكر فى خلال فترة لا تتجاوز ٥ سنوات ارتفع ثمنه مرتين ونصف، أما القمح فقد ارتفع ثمنه بما يقرب من ٦٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦، أما التغير فى أسعار الزيت خلال هذه الفترة فقد تزايد بحوالى ٥٪ من الأسعار العالمية.

وخلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦ انخفض ثمن الأرز بما يعادل حوالى ٣٠٪ ثم عاود الارتفاع عام ١٩٩٥م. وقد ارتفع سعر البن العالمى إلى ثلاثة أضعاف ماعدا عام ١٩٩٥ فقد ارتفع ما يقرب من ستة اضعاف.

وقد تزايد ثمن القطن العالمى بحوالى ٤٠ ٪ إلا أن المؤشرات الخاصة بعام ١٩٩٦م تظهر اتجاهه نحو الانخفاض.

وهذه الأرقام توضح أهمية السلع المستوردة فى الدول الإسلامية خاصة القمح والسكر والزيت والأرز وأسعارها فى الأسواق العالمية. وهذا يبين الآثار السالبة فى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية المستوردة وانخفاض السلع الزراعية المصدرة.

**هـ) معدلات النمو القطاعى للناتج المحلى الإجمالى فى دول العالم (نسبة مئوية):**

لدراسة آثار اتفاقية منظمة التجارة العالمية يستلزم التحليل التعرض إلى معدلات نمو القطاعات فى هذه الدول المتقدمة والنامية وحيث لا يوجد فصل فى المعلومات خاصة بالدول الإسلامية، ولكن نمو القطاعات فى المناطق التى تضم الدول الإسلامية فى أغلبها يمكن أن يعطى مؤشراً جيداً لآثار الاتفاقية على القطاعات الاقتصادية.

## جدول رقم (٧)

### معدل النمو القطاعى للعمالة في بعض الدول الإسلامية

### ٨٠ - ٨٦ - ١٩٨٧

| الاسم | الدولة ١٩٨٠ عدد العاملين مليون | الزراعة | التعدين | الصناعة | الكهرباء | التشييد | التجارة | النقل | التمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٩,٨ | ١٥,٦ | ٦١,٣ | ١٤,١ | ١- | ٤٣,٣ | ١٤,١ | ١٠,٥ | ٢٨,٥ |
| ماليزيا | ٤,٨ | ٤,٦ | ٢٣,٥- | ١٨,٩ | ٣- | ٣٢,٦ | ٤٤,٨ | ٢١,٢ | ١٠٠ |
| تركيا | ٢,٢ | ٣٠ | ١٤,٨ | ١٢,٤ | ١٣ | ١٧,٥ | ٤١,٤ | ٢٣,٨ | ١٠,٩ |
| أندونيسيا | ٥٧,٨ | ١٩,١ | ١٠٠- | ٦,٩- | ١٠٠- | ١٠٠- | ١٤ | ١٠٠- | ٤٤,٩٠ |
| الأردن | ٠,١ | - | ١١,٩ | ٧٥ | ١٣٦,٨ | ١٤,٧ | ٢٥,٧ | ٤٣,٣ | ٨٠,٨ |

Source: UN, Statistical, year book 1987, 1990.

## جدول رقم (٨)

### الفجوة الغذائية في مصر وبعض الدول الإسلامية

### من ١٩٧٢-١٩٩٢م (مليون دولار)

| الدول | ١٩٧٢ | ١٩٨٢ | ١٩٩٢ |
|---|---|---|---|
| الإمارات | ٢٣٦- | ٦٥١٢- | ٩٤٢٨ |
| البحرين | ١٠٤- | ١٧٠٩ | ٢٠٩٦ |
| السعودية | ١٧٩٧- | ٣٥١٨٧ | ٣٩٨٣٨ |
| عمان | ١٠٢- | ١٨٦٢ | ٣٠١٥ |
| الكويت | ٨٨١- | ٧٣٢٤ | ٩٩٤٧ |
| مصر | ١٣٣+ | ١٧٩٨٣ | ٣٥٤٦٧ |

**المصدر**: سليمان على عبد العزيز، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة ١٩٩٢م، تقرير الجات رقم ٣٨ والملحق ١١/٦١ مارس ١٩٩٤م.

صندوق النقد الدولي، وإحصاءات ميزان المدفوعات واحصاءات التجارة.

وبمقارنة هذه النسب بمعدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية نجد أن جدول رقم (٣) يوضح معدلات النمو لمتوسط فترة ٨ سنوات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات. كما نلاحظ أن معدل نمو قطاع الخدمات فإن كلا من القطاع الصناعى والقطاع الزراعى ليصل إلى ١٢,٦٪ في الفترة من ٦٥ - ١٩٧٣م بينما بلغ معدل النمو في قطاع الزراعة والصناعة منخفضاً ونفس الفترة من ٧٣ - ١٩٨٠م بينما ينمو قطاع الخدمات ونفس الوضع بالنسبة للفترة من ٨٠ - ١٩٨٩م. وقد شكلت تجارة الخدمات حوالى ١/٥ تجارة الصادرات وضعف معدل الصادرات السلعية[١٦].

## جدول رقم (٩)
## الناتج المحلى الإجمالى حسب معدلات النمو القطاعى
## (نسب مئوية)

| مجموعة الدول | الزراعة | | الصناعة | | الخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٦٥-٧٣ | ٨٠-١٩٨٩ | ٦٥-٧٣ | ٨٠-١٩٨٩ | ٦٥-٧٣ | ٨٠-١٩٨٩ |
| أفريقيا | ٢,٤ | ٢,٠ | ١٠,٤ | ٠,٧ | ٣,٠٤ | ٢,٣ |
| مصر | ٢,٨ | ٢,٨ | ٧,٣ | ٧,٣ | ٦,٥ | ٥,٥ |
| شرق آسيا | ٣,٢ | ٥,٣ | ١٢,٤ | ١٠,٠٤ | ٩,٠٥ | ٧,٠٧ |
| جنوب آسيا | ٣,١ | ٢,٠٩ | ٣,٠٩ | ٦,٠٧ | ٤,٠ | ٦,٣ |
| اقتصاديات مرتفعة الدخل | ٢,٨ | ١,٥ | ١٠,٩ | ٢,١ | ١٢,٠٦ | ٣,١ |

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١م ص ٢٢٥.
بيانات مصر حتى ١٩٩٠م، وزارة التخطيط أعداد متفرقة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

16) International Trade in Services, Report on Mission.By Mr. R. Abdel-Kader 1990, p. 18.
البنك الدولى تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١م، ص ٢٢٨.

## جدول رقم (١٠)
## نسبة تغير الصادرات العالمية وفي مصر

| بيان | نسبة مئوية لتغير الصادرات العالمية | | نسبة مئوية لتغير الصادرات في مصر | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٧٠-٧٩ | ٨٠-٨٧ | ٨١-٨٢ | ٨٢-٨٣ | ٨٣-٨٤ | ٨٤-٨٥ | ٨٥-٨٦ | ٨٦-٨٧ | ٨٧-٨٨ | ١٩٩٢ |
| سلع | ٢٠,٥ | ٢,٥ | ٤٣ | ٣٦,٢ | ٣٤,٨ | ٣٥,٥ | ٣٤,١ | ٢٢,١ | ٢٧,٤ | ١٩,٧ |
| خدمات تجارية | ١٩,٠ | ٥ | ٣٣,١ | ٣٣ | ٣٠,١ | ٣١,٤ | ٣٢,٨ | ٣٩,١ | ٤٢ | ٤٥,٦ |
| نقل | ١٨ | ٢ | | | | | | | | |
| سفر | ١٨ | ٦,٥ | | | | | | | | |

المصدر: I.T.C. Report on a mission by R. Adbel Kader 1990

البنك المركزي المصري – تقارير سنوية متفرقة.

من الجدولين السابقين يتبين أن الناتج المحلى في مصر معدل نموه ثابت في كل من قطاع الزراعة والصناعة، أما في قطاع الخدمات فقد انخفض نسبياً معدل نمو الناتج المحلى في هذا القطاع على الرغم من أن صادرات السلع قد تناقصت في مصر من ٤٣٪ عام ١٩٨١م إلى أن بلغت نسبتها ١٩,٥٪ بينما زادت معدلات تجارة الخدمات من ٣٣,١٪ إلى أن بلغت عام ١٩٩٢م حوالى ٤٥,٦٪.

ويلاحظ أن استبقاء ٢/١ كميات الواردات من المنسوجات للدمج في المرحلة الأخيرة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ مما يعنى قيام أسوار الحماية بالنسبة للكثير من المنتجات المنافسة من الدول النامية.

ويرى فريق من الاقتصاديين أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية ستعمل على زيادة المكاسب الاقتصادية للدول النامية بسبب تحرير التجارة العالمية حيث سوف تزداد الصادرات لتصل صادرات الدول النامية من ٧٠-٧٥٪ من إجمالى الصادرات في حالة انتعاش أوضاع الاقتصاد في الدول المتقدمة

كرد فعل في المقابل حيث يدخل ٥٠٪ من الصادرات الصناعية للدول النامية وحوالى ٢٥٪ من الصادرات الصناعية بتعريفة جمركية أقل من ١٠٪ والباقى يقع تحت تعريفة جمركية لا تزيد عن ١٦٪[١٧].

ويرى فريق من الاقتصاديين أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لها آثار سلبية حيث ترتفع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم وتحرير تجارة المنتجات الزراعية وتشهد بذلك ارتفاع أسعار الأرز وغيرها من المنتجات واللبن والبن والكاكاو وهذه السلع يوجد بها فجوة اقتصادية في مصر وفي الكويت والسعودية واليمن والإمارات بنسبة تصل إلى ٩٣٪[١٨] وسوف تتراوح زيادات الأسعار ما بين ٨٪ إلى ١١٪ وذلك بعد ١٠ سنوات من تحرير التجارة، مع صعوبة تنافس الدول النامية للمنتجات المستوردة، ويؤدى الانخفاض التدريجى في التعريفة الجمركية إلى ازدياد عجز الموازنة العامة – ويلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمتلك الشركات متعددة الجنسية حوالى ٧٠٪.

(١٧) النجار، سعيد/ الجات والبلدان النامية، بحث مقدم إلى ندوة منظمة تضامن الشعوب الأفروأسيوية، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣٦ ومابعدها، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ١٩٩٢م، ص ٦٧ ومابعدها، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، الجات وجولة أورجواى، الأبعاد والآثار الاقتصادية على مصر، العدد ٢ سنة ١٩٩٣م، ص٣٠.

(١٨) أبو الخير، كمال حمدى، الملكية الزراعية ١٩٨٧م، ص ٣٩٥ ومابعدها.

## جدول رقم (١١)

## الهيكل الاقتصادى للدول الإسلامية ١٩٩٣م

جدول (١١)
الهيكل الاقتصادى للدول الإسلامية ١٩٩٣

| الدولة | السكان (مليون) | متوسط الفرد من الناتج القومي دولار | الناتج المحلي مليون دولار | الزراعة (%) من الناتج المحلي | القيمة المضافة من الزراعة مليون دولار | واردات الحبوب ألف طن | معونة الحبوب ألف طن | الصناعة(%) من الناتج المحلي | القيمة المضافة صناعة تحويلية مليون دولار | الصناعة التحويلية (%) من الصناعة | صناعة الأغذية (%) من الصناعة التحويلية | صناعة المنسوجات والملابس(%) من الصناعة التحويلية | الإستهلاك من الملابس | صادرات المنسوجات والملابس من الصادرات | الخدمات من الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنجلاديش | ١١٥ر٢ | ٢٢٠ | ٢٣٩٧٧ | %٣٠ | ٧٣٠٦ | ١١٧٥ | ٧١٩ | %١٨ | ٢١٦٤ | %١٠ | %٢٤ | %٣٨ | | %١٣ | %٥٢ |
| باكستان | ١٢٢ر٨ | ٤٣٠ | ٤٦٣٦٠ | %٢٥ | ١١٥٠٠ | ٢٨٩٣ | ١٨٨ | %٢٥ | ٧٥٣٨ | %١٧ | ٢٤/٧٠ | ٣٨/٧٠ | | %٧٨ | %٥٠ |
| طاجيكستان | ٥ر٨ | ٤٧٠ | ٢٥٢٠ | %٢٥ | – | – | – | %٣٥ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | | ٠٠ | %٣٢ |
| موريتانيا | ٢ر٢ | ٥٠٠ | ٨٥٩ | %٢٨ | ٢٣٨ | ٢٨٦ | ٤٢ر٠ | %٣٠ | ١١٥ | %١٢ | ٠٠ | ٠٠ | | | %٤٢ |
| مصر | ٥٦ر٤ | ٦٦٠ | ٣٥٧٨٤ | %١٨ | ٦٩٩٣ | ٧٢٠٦ | ٤٨٢ | %٢٢ | ٥٧٤٧ | %١٦ | %١٥ | %٢٣ | | %٧٠ | %٦٠ |
| اليمن | ١٣ر٤ | ٠٠ | ١١٩٥٨ | %٢١ | ٢٥١١ | ١٨٤٣ | ٢١ | %٢٤ | ٩٧٧ | %١١ | – | ٠٠ | | ٠٠ | %٥٥ |
| أذربيجان | ٧ر٤ | ٧٣٠ | ٤٩٩٢ | %٢٢ | ١٣٠٤ | ٤٨٠ | ١٢ | %٥٢ | ٢٥٥٧ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | | ٠٠ | %٢٦ |
| أندونيسيا | ١٨٧ر٢ | ٧٤٠ | ١٤٤٧٠٧ | %١٩ | ٢٧١٨٩ | ٣١٠٥ | ٤٠ | %٣٩ | ٢٧٨٥٤ | %٢٢ | %٢٣ | %١٦ | | %١٧ | %٤٢ |
| أوزبكستان | ٢١ر٩ | ٩٧٠ | ٢٠٤٢٥ | %٢٣ | ٤٦٩٣ | ٤١٥١ | ٠٠ | %٣٦ | ٥٤٩٤ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | | | %٤١ |
| الإمارات | ١ر٨ | ٢١٤٣٠ | ٢١٠٥٧٦ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | | ٠٠ | ٠٠ |
| المغرب | ٢٥ر٩ | ١٠٤٠ | ٢٦٦٣٥ | %١٤ | ٣٨٠٩ | ٣٦٥٣ | ٢٣١ | %٣٢ | ٥١١٨ | %١٨ | %٢٥ | %١٨ | | %٢٥ | %٥٣ |
| الأردن | ٤ر١ | ١١٩٠ | ٤٤٢١ | %٨ | ٣٥٣ | ١٠٩٦ | ٢٥٤ | %٣٦ | ٢٧٩٠ | %١٥ | %٢٩ | %١٠ | | %٥ | %٦٦ |
| كازاخستان | ١٧ر٠ | ١٥٦٠ | ٢٤٧٢٨ | %٢٦ | ٠٠ | ١٠٠ | ٣ر٠ | %٤٧ | ١٠٥٧١ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | | ٠٠ | %٣٠ |
| تونس | ٨ر٧ | ١٧٢٠ | ١٢٧٨٤ | %١٨ | ٢٢٨٧ | ١٠٤٤ | ١٠٠ | %٣١ | ٢٥٧٦ | %١٩ | ٢٩/٧٠ | ١٨/٧٠ | | %٤٣ | %٥١ |
| الجزائر | ٢٦ر٧ | ١٧٨٠ | ٣٩٨٣٦ | %١٣ | ٥٣٦٦ | ٥٨٣١ | ١٥ | %٤٣ | ٥٠١٠ | %١١ | %٢٢ | %١٩ | | صفر | %٤٣ |
| تركيا | ٥٩ر٦ | ٢٩٧٠ | ١٥٦٤١٣ | %١٥ | ٢٣٦٠٩ | ٢٦٠٧ | ٢ | %٣٠ | ٢٧٤٦٥ | %١٩ | %١٨ | %١٤ | | %٤٠ | %٥٥ |
| إيران | ٦٤ر٢ | ٠٠ | ١٠٧٣٣٥ | %٢٠ | ٣٥٦٥٣ | ٤٨٤٠ | ٣١ | %٢٨ | ١٥٣٦٣ | %١٤ | %١٨ | %١٧ | | ٠٠ | %٤٧ |
| عمان | ٢ر٠ | ٤٨٥٠ | ١١٦٨٦ | %٣ | ٣٧٤ | ٣٦٩ | ٠٠ | %٥٣ | ٤٩٥ | %٤ | ٠٠ | ٠٠ | | %١ | %٤٤ |
| السعودية | ١٧ر٤ | ٠٠ | ١٢١٥٣٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٥١٨٦ | ٠٠ | ٠٠ | ٤٣٥/٧٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | | ٠٠ | ٠٠ |
| الكويت | ١ر٨ | ١٩٣٦٠ | ٢٢٤٠٢ | ٠٠ | ١١٠ | ٣٥١ | ٠٠ | %٣٢ | ١٧٣١ | %٢٥ | %٤ | %٣ | | ٠٠ | %٦٥ |

## جدول رقم (١٢)

## الهيكل الاقتصادي للدول الإسلامية ١٩٩٣م

| الدولة | السكان (الف) | نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار) | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| جزر القمر | ٤٧١ | ٥٦٠ | -٠,٤ |
| أفغانستان | ١٧٦٩١ | ٠٠ | ٠٠ |
| البوسنة والهرسك | ٣٧٧٦ | ٠٠ | ٠٠ |
| أريتريا | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ |
| الصومال | ٨٩٥٤ | ٠٠ | ٠٠ |
| السودان | ٢٦٦٤١ | ٠٠ | ٠٠ |
| جيبوتي | ٥٧٧ | ٠٠ | ٠٠ |
| العراق | ١٩٤٦٥ | ٠٠ | ٠٠ |
| لبنان | ٣٨٥٥ | ٠٠ | ٠٠ |
| سوريا | ١٣٦٩٦ | ٠٠ | ٠٠ |
| فلسطين | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ |
| مالطا | ٣٦١ | ٧٩٧٠ | ٣,٢ |
| البحرين | ٥٣٣ | ٨٠٣٠ | ٢,٩- |
| ليبيا | ٥٠٤٤ | - | - |
| قطر | ٥٢٤ | ١٥-٣٠ | ٧,٢- |

# نتائج الدراسة

## جدول رقم (١٣)

## الآثار الاقتصادية على الدخل الحقيقى لدول إسلامية مختارة عام ٢٠٠٢ بأسعار ١٩٩٢

| الدولة الإسلامية | تقدير صندوق النقد الدولي | تقدير البنك الدولي ومنظمة التعاون |
|---|---|---|
| نيجيريا | -٠,٤٪ سنويا تحرير جزئى | -١,٨٪ خسارة سنويا تحرير كلي |
| أندونيسيا | -٠,٧٪ سنويا تحرير جزئى | -٢,٦٪ خسارة سنويا تحرير كلي |
| المغرب | -٠,٥٪ سنويا تحرير جزئى | -١٪ خسارة سنويا تحرير كلي |
| الخليج العربي | -٠,٥٪ سنويا تحرير جزئى | -٢,٤٪ خسارة سنويا تحرير كلي |
| البحر المتوسط | -٠,٤٪ سنويا تحرير جزئى | -١٪ خسارة سنويا تحرير كلي |
| باكستان | تستفيد من نظام الغاء الحصص في تجارة المنسوجات | |
| تركيا | تستفيد من نظام الغاء الحصص في تجارة المنسوجات | |
| مصر | تستفيد من نظام الغاء الحصص في تجارة المنسوجات | |
| مصر-المغرب-نيجيريا | صعوبات في ارتفاع اسعار المواد الغذائية | |
| مصر | مزايا تتمثل في نمو صادراتها بنسبة ٢٥٪ من صادرات المنسوجات ثم ٢٧٪ في العام الرابع.<br>تثبيت الجمارك على المنسوجات وتخفيضها على مدى ١٠ سنوات سنة ٢٠٠٥.<br>تثبيت الجمارك على السلع الصناعية الأخرى ٥٠-١٠٠٪. | |

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو ١٩٩٤م، ص ٩٠، ٩١.

العيسوى إبراهيم الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م، ص ١٥٢.

| الدولة الإسلامية | البـــــــــيان |
|---|---|
| اندونسيا<br>مصر<br>الجزائر<br>الكويت<br>موريتانيا<br>المغرب<br>قطر<br>تونس<br>البحرين | الصناعة الكيماوية تحت حواجز ٦٠٪ من الجمارك:<br>فى هذه الدول أشد الواردات حساسية هى القمح ويتضح الفجوة الزراعية الغذائية فى الدول المذكورة ١٠,٣ مليار دولار أمريكى وسوف ترتفع تدريجيا بنسبة ٢٥٪حتى عام ٢٠٠٥.<br>تفقد الدول العربية المنتجة للبترول احتكارها ومحاولة تفككها مما سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار.<br>الصادرات للدول الإسلامية فى الوطن العربى لاتتجاوز ٣٠٪ من الصادرات السلعية. |

ويلاحظ أن الصادرات من دول الشرق الأوسط تتراجع بمعدل ٤٪ سنويا وعلى الرغم من أن سياسة الاصلاح الإقتصادى للدول الإسلامية لا تزال فى مهدها وفى مراحلها الأولى وتعانى من تشوهات فى هياكلها الاقتصادية.

والآثار الاقتصادية التى تحتمل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية هى بالنسبة لهذه الدول.

| الدولة الإسلامية | البيان |
| --- | --- |
| مصر - الأردن - سوريا - لبنان - ليبيا - تركيا | تخسر من التحرير الجزئى للتجارة في السلع الصناعية والزراعية وخسارتها أكبر عند تحرير كامل للتجارة. انخفاض في الدخل القومى ٢,٤٪. |
| | خسارة من التحرير الجزئى تصل ٠,٥٪ فينخفض الناتج المحلى الإجمالى وهى نسبة عالية لأن الكشف للعالم ١٪ بعد ١٠ سنوات. وانخفاض الدخل القومي بنسبة ٢,٣٪. |
| اليمن - العراق إيران - الإمارات | خسارة في حالة التحرير الكامل وأن كان البعض يرى أن معظم الواردات يدخل معفاة من الجمارك. |

إن جامعة الدول العربية قررت أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثار سلبية لعل من أهمها:

١) ارتفاع أسعار الواردات من المواد الغذائية إلى ٣ أضعاف، وما تستورده الدول العربية قيمته ٢١ مليار دولار سنويا من المواد الغذائية.

٢) صعوبات فى صناعة البتروكيماويات والتى مازالت حديثة.

٣) وجود بطالة في قطاع الصناعة العربية والذى يستوعب ٢٤٪ من إجمالى العمالة العر بية.

٤) أن واردات الغذاء فى أوائل القرن الواحد والعشرين ستصل إلى ٩٠ مليار دولار سنويا بسبب الإنفجار السكانى(١٩).

---

(١٩) مصطفى، مصطفى أحمد، الجات من الاتفاقية الى الموسسة الدولية متعددة الأطراف، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط يونية ١٩٩٤ ص ١٤٠. نوار، إبراهيم، اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية، ص ١٨ وما بعدها.
حجازى، عبد العزيز، الجات والبلدان النامية، منظمة تضامن الأفروآسيوية، ص ٣.